



الطفرات

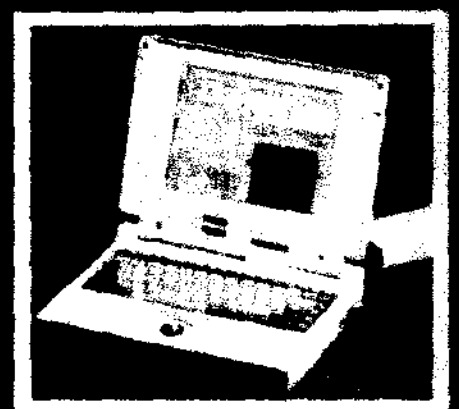
تكنولوجيا الطيران



أحدث الطائرات في العالم 93



طائرة ركاب جديدة أسرع من الصوت





دكتور
علي العميريني

اتفاق غزة - أريحا أولا بين قرارات الأمم المتحدة وأعلان المبادئ للاتفاق

الحلقة
الأولى

التفاهل والتشاؤم

الذي تركه الماضي من معطيات كان لها تأثير واضح في المستقبل.

ونحن ازاء العنوان المطروح (اتفاق غزة - أريحا أولا) امام تصور جديد تماما للعلاقات الدولية بصفة عامة، ومن جهة أخص العلاقات العربية - العربية والعلاقات العربية - الاسرائيلية، وهذا التصور يلتمس المعقولية والمرجعية في

من المبادئ المقررة في منهجية دراسة التاريخ السياسي أو الاجتماعي أو الفكري وما يميز أي واحد من هذه ليس الموضوع الذي يتناوله ولا الأفكار ولا النظريات التي يدي بها من هنا وهناك، بل الأهم من ذلك هو الروح والمنطق والنظام الفكري أو السياسي الذي يميز المنهج القادر على استيعاب الموقف، والقادر على ربط الماضي بالحاضر والاضر

أحداثه ومستجداته من داخل عوالمه الثلاثة.

فمنذ الإعلان عن وجود اتفاق فلسطيني - اسرائيلي سبقه مفاوضات سرية على مدار مايقرب من سبعة شهور في النرويج. توصل مسئولو العمل الحاكم في اسرائيل والمسئولون الفلسطينيون المقتنعون بأنه لم يعد من الممكن التفاوض عبر ممثلين وبصورة علنية الى ابرام مشروع اتفاق تاريخي في ١٩ / أغسطس (آب) الماضي نص على اقامة حكم ذاتي فلسطيني لمرحلة انتقالية تمتد لخمس سنوات، حيث يبدأ تطبيق الاتفاق أولا في قطاع غزة وأريحا في الضفة الغربية. وأكد هذا الاتفاق دور منظمة التحرير الفلسطينية كمفاوض للفلسطينيين وممثل لهم بعد أن كانت اسرائيل تستبعده من المفاوضات في السابق، ويقضي الاتفاق بانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي في يوليو (تموز) المقبل في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ ١٩٦٧ م واصبح اتفاق [أوسلو] بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ساري المفعول من يوم ١٣ من شهر سبتمبر (أيلول الماضي) حيث بدأ ممثلون من الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي محادثات مكثفة للاتفاق على آلية لنقل السلطات الإدارية من الاسرائيليين الى الفلسطينيين.

ولا شك أن اعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي المذكور ذو أهمية تاريخية بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني وللامة العربية بشكل عام وقد أثار ذلك جدلا واسعا في الشارع العربي على اختلاف مستوياته ومسؤولياته وتعارضت وجهات النظر في تفسير بنوده ذلك انه بعد عامين من المفاوضات العربية الاسرائيلية التي افتتحت في مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ م ساد الناس خلالها شعور بالاحباط وحالة من الجمود والاحفاق في التوصل الى الاتفاق المنشود من الطرفين، ثم يتم احراز تقدم واحد مذهل دون أن يسبقه ترتيب علني كالمعتاد وفي ظروف كالتى تشهدنا منطقة الشرق الاوسط. فمنذ التوقيع بالأحرف الاولى على الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي وتبادل رسائل الاعتراف المتبادل يوم ٩ سبتمبر الماضي، سلطت الأضواء الدولية على سلوك ومواقف أصحاب الاتفاق، وانشد العالم من جديد نحو منطقة الشرق الاوسط واصبحت اجتماعات واتصالات أصحاب الاتفاق موضع اهتمام كثير من المراقبين الدوليين، كما كانت مواقفهم وتصريحاتهم موضع مراقبة وتدقيق شديد وبصفة خاصة من قبل الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي. والامر كذلك بالنسبة للولايات المتحدة

الامريكية راعية عملية السلام.

وعلى المستوى الدولي فقد اعطى العالم لهذا الاتفاق من الدعم والمساندة المعنوية والسياسية مالا يعطيه لأي اتفاق سبق منذ الحرب العالمية الثانية، فقد جرى احتفال مثير اثناء توقيع الاتفاق في واشنطن، أعقبه سلسلة اجتماعات دولية كان همها بحث سبل دعم وأنجاح الاتفاق، حتى انه ليخيل لمن يقرأ تلك الترتيبات والاجتماعات أن الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي قد سوى تماما، وأنه تعدى أن يكون سوى اعلان مبادئ أو اتفاقية قد تستمر خمس سنوات، الامر الذي دفع الطرفان الموقعان عليه الى اعطاء انطباع عام بأن المفاوضات والبنود التفصيلية لهذا الاتفاق سوف تسير على مايرام، وأنه وعلى الرغم من الصعوبات التي سوف يواجهونها كنتيجة طبيعية لصراع دام أكثر من خمسة واربعين عاما، انهما مصممان على تذليل تلك الصعوبات في اسرع وقت ممكن.

وفوق ذلك فان الاتفاق يتحدث عن زمن يسر لتنفيذه، فقد جاء في نص يقول « أن الاتفاق حول الانسحاب من غزة وأريحا يجب التوصل اليه خلال فترة ثمانية أسابيع من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ (١٣ أكتوبر ١٩٩٣) وأن استكمال الانسحاب من غزة يجب أن ينتهي بعد أربعة شهور من بدئه» (١)

وعلى المستوى العربي : فبينما ظلت علامات المفاجأة والحيرة هي الطابع العام التي سادت الشارع العربي عقب توقيع الاتفاقية، بدأ الناس يتبينون ويدركون الصورة الحقيقية لاتفاق (غزة - أريحا أولا) وبدأت الصورة بعد ذلك تتضح أكثر، واختلفت المواقف، لكن اصبحت جهة القبول للاتفاق أكثر من غيرها، وظهر التأييد للموقعين على الاتفاق بعد ان كان في اليوم الاول لهذا الاتفاق تلقاه الناس بشيء من الوجوم والحيرة، وتشعبت الآراء والمواقف بين الرفض والتأييد، والعتب والغضب، ثم لم تلبث ان هدئت الامور واتضحت المواقف وظهر أناس كثيرون وقيادات كثيرة فهتمت الوضع على حقيقته وكمثال على ذلك أعلن الملك حسين ورئيس وزرائه الدكتور عبد السلام المجالي تأييده للقرار الفلسطيني المستقل وحق المنظمة في اتخاذ ما تراه مناسبا كممثل شرعي للشعب الفلسطيني (٢).

رغم أن الاردن بصورة أو بأخرى . لم يخف عتبه على

التفاوض والتشاور؛ منذ أن أعلن اتفاق غزة - أريحا أولاً « يرى بعض المراقبين أن الاتفاق إنما هو قطيعة بين الماضي والحاضر » وهو لا شك أنهم مبالغون جداً ، ولعل أظف منه من رأى أن الاتفاق (إنما هو انعكاس شديد في خط التاريخ) (٤).

ويتضح من خلال مجريات الاحداث أن الذين - هم في الواقع - مع الاتفاق ، هم كذلك ضده أو على أقل تقدير كالذين يرفضونه ، ذلك أن الذين قبلوه - من العرب والفلسطينيين - يقدمون البراهين على أن هذا الاتفاق مقبول لأنه خطوة في بداية المستقبل ، بينما الذين يعارضونه - وبصفة خاصة بعض المنظمات الفلسطينية - يقولون انه ليس بشيء ، لأنه يلغي المستقبل ، ويُفَعِّر القضية الفلسطينية في شريط ضيق هو (غزة - أريحا) .

ليس هنا وحسب ، بل أن الاحزاب اليمينية الاسرائيلية دعت جماهيرها الى المظاهرات الضخمة طوال الايام الثلاثة التي شاقش فيها الكنيست الاتفاق ؛ وذلك بهدف محاصرة الكنيست وشل عمله خلال تلك الايام ، وقد تظاهر هؤلاء وكلمهم من المستوطنين في الاراضي المحتلة ، لكن هذه المظاهرة كانت اصعب في اليوم الثالث وهذه الصورة تعكس واقع حزب اليمين ، لان الاتفاق المطروح يعكس نزاعاً بين نظريتين ايدولوجيتين صهيونيتين وهما اسرائيل الكبرى ، والنظرية الاخرى دولة يهودية على جزء من فلسطين ، ولا يكاد يخفي وليد صادق ، النائب العربي لوزير الزراعة الاسرائيلي مخاوفه من أن كلا الطرفين - الفلسطيني والاسرائيلي لو استطاعا الفتح المتساعي الحالية ، فإن ذلك سيشكل خسارة كبيرة للتعيش السلمي في المنطقة لذلك فهو يرى أن عملية السلام لا تقل خطورة عن العمليات حربية (٥)

أما الجانب الفلسطيني فقد اتسم بانقسامات شديدة حول الاتفاقية ، والهم في الامر أن هذا الانقسام أكثر الانقسامات حدة وعمقا ، ذلك أن في الفلسطينييين من أيد الاتفاق بصورة مطلقة ودون تحفظ ومنهم من اعتبره « اليوم المشؤوم » بل منهم من اتى على عرفات واعتبره صانع السلام ، ومنهم من مهد بباغياله ، ويمكن أن تنقسم المعارضة الفلسطينية الى فئتين مختلفتين ، فمنهم من رفض مبدأ الاتفاق وهو الاعتراف بإسرائيل أو أي تفاوض معها ، وهؤلاء هم الذين يتمسكون

قيادة المنظمة التي لم تنسق معه بشأن الاتفاق ، وعلى المستوى الشعب الفلسطيني من اللاجئين والنازحين ممن هم داخل الاراضي المحتلة أو في خارجها لا فرق في ذلك بين ممن هم يعيشون في الارض أو خارجه ، فقد تفهم معظمهم للموقف ، ووقفوا الى جانب الاتفاق ، على الرغم من حدوث بعض المعارضات . هنا وهناك وباشكال مختلفة ، فمنها ما كان على شكل مسيرة شارك فيها عدة مئات من الأشخاص ردوا هتافات مناوئة للاتفاق كالمسيرة التي شهدتها مخيم البقعة أكبر المخيمات في الأردن ، لكن سرعان ما تبدل الموقف العام وبصفة خاصة الجبهة الراقضة فقد تحول موقفها الى موقف مؤيد ، ولا شك أن ذلك كان نتيجة لاتساح صور الاحداث أكثر فاعتر ، مما جعل بعض المراقبين يجزم بأن المطقة على أبواب تحول تاريخي كبير يلغي المعاناة والعذاب والصراع الطويل ، حيث تشير السلاسل السياسية من حين الى اخر وحسب تقبل العالم لهذا الاتفاق الى امكانية تحقيق ما كان يعتقد بأنه شبه مستحيل سلماً ، وهو قيام الدولة الفلسطينية وتحقيق مصالحة تاريخية بين العرب واسرائيل .

وعلى مستوى الجامعة العربية فقد حدثت الامانة العامة لجامعة الدول العربية وسائل تحقيق السلام الدائم والعدال والشامل في الشرق الاوسط ، وقررت أن السلام المتشود يجب أن يرتكز على تنفيذ قرارات مجلس الأمن والالتزام بقواعد القانون الدولي ، والانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م بما فيها القدس العربية وتحقيق آمال الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة ، وعاصمتها القدس الشريف .

وأوضحت الامانة العامة في بيانها الذي اصدرته يوم السبت ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٣ م بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثامنة والاربعين لانشاء منظمة الامم المتحدة : أن ايمان الجامعة بميثاق الامم المتحدة كان تابعا من التزامها باهدافه وقيمه النبيلة ، ودافعاً لاستعدادها الدائم كمنظمة اقليمية لتعزيز ودعم دور الامم المتحدة في كل المجالات خاصة في حفظ السلم والامن الدوليين وحقوق الانسان .

واستطرد بيان الامانة العامة لجامعة الدول العربية قائلًا : أن دول المسالم تحتفل اليوم وهي تأمل في تحقيق مستقبل افضل للبشرية جمعاء ، ولبناء مجتمع دولي أكثر التزاماً بمبادئ واحكام القانون الدولي من ذلك الذي قام قبل الحرب العالمية الثا (٣)

١ - استنادا الى مراقبين غربيين ، فان السبب الرئيسي الذي ارمض النزاع العربي الاسرائيل الى الاتفاق الفلسطيني الاسرائيل وهو سبب اقتصادي فحسب ، فمذ حرب الخليج وسقوط الاتحاد السوفيتي اكتشفت اسرائيل ان النظام النووي الجديد لن يقوم على تعدد مراكز القوى الدولية ، كما لن يسمح بوجود رأسين للكرة الأرضية ، فقد زالت الحروب الكبرى ، وبيات الدول وبصفة خاصة الصغرى ترتب شخونها الاقتصادية ، كما أنزعت اسرائيل ان الحروب لن تات لها بلقمة الخبز . كما ان هذا الموضوع لن يسمح لها بالانتعاش الاقتصادي ، ولهذا تحاول اسرائيل ان تحول مقامها العسكري التوسعية الى مفهوم جديد هو التوسع الاقتصادي ، مما يتيح لها نمو اقتصاديا كبيرا (٧).

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان الفلسطينيين ايضا رأوا تركيز جهودهم على قرارات المستقبل من الناحية الاقتصادية ، ذلك انهم وجدوا ان الفكر في قطاع غزة والضفة الغربية يطغى على الاولويات القومية عند الفلسطينيين ، الامر الذي حمل ياسر عرفات الى ان يقرر مصافحة عدوه اسحق رابين ويتصالح معه ، فكانت الاتفاقية حيفا بين الطرفين أما هي معاهدة اقتصادية ، ترفع الفكر عن الفقراء الفلسطينيين ، وهي في الوقت نفسه لا تتعارض مع تطامع اسرائيل الجديدة.

٢ - والسبب الثاني - ومن جهة نظرنا ، الناحية الامنية لاسرائيل ، وهو مطلب قومي . فقد مدت اسرائيل يدها الى عرفات ، لان الامن الاسرائيل كان سيظل مهددا طوال العصر ، وفي ذاكرة اسحق رابين بناء على ذلك ان الفلسطينيين يقتلون اسرائيليا على الاقل كل يومين ، أي ان اسرائيل كانت تخسر (١٥ قتيل) في السنة ، ولا شك ان هذا الرقم مخيف بالنسبة لاسرائيل ، ما يسببه من نتائج سلبية ، فان الوضع سوف يحد من الهجرة اليهودية الى اسرائيل مما يعرضها للتقلص في نهاية الامر ، ويعطل الالة عديمة الجوى أمام الأسلحة التقليدية ، وتصبح تلك الالة عديمة الجوى أمام الأسلحة التقليدية الشخصية التي يستخدمها المواطنين الفلسطينيون (٨) ٣ - ان الاخذ بهذا الاتفاق وقبوله كان بناء على السياسة الواقعية التي يشاهدنا المرء في العلاقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، وكذلك هيمنة الأسباب العائلية والتي يمكن اختصارها في تلك الحتمية التاريخية التي تجمع عدة عوامل ومواقف ومصالح مشتركة ، فقد كان الفلسطينيون يراهنون على نيل كل شيء وتحرير كامل فلسطين فاما ان يحصل ذلك

بالقوة التقليدية وهي « القضاء على اسرائيل وتحرير جميع الاراضي الفلسطينية التي اکتسبها اليهود » ومن جملة هؤلاء الحركات الاسلامية التي ترى ان اسرائيل مرفوضة على أساس ديني ، والحركات التي ترى ان اسرائيل مرفوضة على أساس قومي ، وهذا من قبل التيار العروبي المتشدد ، هؤلاء جميعا يرون انه ليس من حق منظمة التحرير تقديم اي تنازلات لاسرائيل ، لان النزاع مع اسرائيل يتجاوز النطاق الفلسطيني الى النطاق العربي الاسلامي ، بل هو نزاع مع اليهود .

اما اولئك الذين لا يرفضون الاتفاق بصفة عامة ولا مبدأ الاعتراف باسرائيل أو التفاوض معها ، لكن معارضتهم اتسمت بالحدة لسبيين :

الاول : ان هؤلاء اعترضوا على سرية المفاوضات ، فكثير من المعارضين للاتفاقية أنكروا مبدء السرية في التفاوض ، لان هؤلاء يعتقدون ان قيادة منظمة التحرير قد تجاوزت في سريه التفاوض صلاحياتها في الشرعية والقانونية ، وارتكبت خطأ قاطعا ليس فقط على المستوى الفلسطيني بل بحق الاطراف العربية الاخرى ذات التأثير المباشر على سير مفاوضات السلام وبصفة خاصة سوريا ، ويعتقد بعض المراقبين ان سريه المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية كانت ضرورية بسبب ظروف التوتر في المنطقة ، والاتقسامات الخاصة بطرف النزاع الاسرائيليين والفلسطينيين بل لولا هذه السرية لما امكن تحقيق هذه الاتفاقية ، ثم ان النتائج التي تمسخت عنها هذه الاتفاقية لا شك انها مبرر - بصورة او باخرى - للتجاوزات الشرعية والقانونية الخاصة بالتفاوضات السرية ، ولا شك اننا لن نجد تبريرا مقبولا اكثر من ذلك امام من يتمسك بالاعتراض على تجاوز قيادة المنظمة بصلاحياتها (١)

اذا - بلان الاتفاق ؟ وما الدافع اليه ؟ بالنسبة لاسرائيل ، فان الاسرائيليين يعترفون ويعتدون في اكثر من مناسبة ان هناك قضية اساسية تزعجهم هي القضية الفلسطينية ، كما لا يستطيع الاسرائيليون ان يتجاهلوا ان هناك شعبا كان مقبعا ونزوح ، وان ارض اولئك قد تغيرت جغرافيتها بسبب استغلال الاسرائيليين لها ، كما لا ينكرون ان الامم المتحدة بسبب استغلال الاسرائيليين لها ، وهو قرار التقسيم قد اعترفت للشعب الفلسطيني بدولة ذات سيادة ، لكن عوامل عدة قد عجلت بالاتفاق وجعلته ضرورة حتمية.

وأما لاشيء دونه يمكن قبوله ، لكن تبين من خلال النضال الطويل أنهم لم يحصلوا على شيء ، بل لم يقتربوا من أي شيء ، إلا اللهم ما يتوفر في مخيلتهم لكنه ليس في الواقع ، وذلك حينما أعلن الفلسطينيون قيام الدولة الفلسطينية في المنفى ، حتى لقد أصيب النضال والمناضلون بالأحباط فقبلوا بما يتوفر ، والذي توفر من الأرض الفلسطينية إنما هو (غزة - أريحا) (٩).

٤ - وفوق ذلك فهناك فرق كبير بين وضع الدول العربية مع إسرائيل ، ووضع الفلسطينيين مع الاسرائيليين ذلك أن اسرائيل تحاول - بطريقة أو بأخرى - انتزاع الاعتراف بها من الحكومات العربية ، وذلك يركبها ويزيد في قوتها ، فهي على أية حال تأخذ ولا تعطي ، بينما هي في تعاملها مع الفلسطينيين مطلوب منها أن تعطي وحينئذ كل ما يأخذه الفلسطينيون هو بالنسبة لها خسارة محققة وذلك يعني اعترافها بالفلسطينيين وبدولتهم.

فالفلسطينيون يطلبون أن تعترف بهم اسرائيل ، بينما ذلك ليس هو مطلب الدول العربية من اسرائيل . ولعل هذا هو السبب الذي جعل كثيرا من الدول العربية لا تستسيغ الاتفاق المعقود بين الفلسطينيين والاسرائيليين وبالتالي فإن هذا الاتفاق إنما هو خطوة فلسطينية بحته يشعر الفلسطينيون من حين لآخر أنهم سجلوا نقطة مهمة في جانبهم وهو الحصول على الاعتراف الاسرائيلي بهم (١٠).

الاتفاق على طريق السلام .

أكد دينيس روس ، المنسق الامريكى الخاص بعملية السلام في الشرق الاوسط في كلمته التي القاها يوم ٢٩ / ١٠ / ٩٣ م امام مؤتمر للجمعية الوطنية للعرب الامريكين في إحدى ضواحي العاصمة الامريكية أن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي ليس الا خطوة مهمة على طريق التوصل الى السلام الشامل وحل الصراع العربي الاسرائيلي انطلاقا من قراري مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ، ويؤكد الفلسطينيون من جانبهم انه اتفاق مرحلي فقد قال محمود عباس (ابو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنة الارتباط المنبثقة عن الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي حيث يقول « نحن في المنظمة لم نتوصل الى اتفاق نهائي مع اسرائيل ، نحن وقعنا فقط اتفاقا مرحليا » (١١).

كما أكد المنسق الامريكى للرئيس السوري حافظ الاسد ، رؤية بلاده فهي بالرغم من تأييدها لاتفاق (غزة اريحا) فانها لا تعتبره النقطة الاساسية في السلام ، ويظل غير مكمل لمسيرة السلام اذا لم يتم الاتفاق على الجانبين السوري واللبناني مع الاسرائيلي ، وهو الذي يوفر الغطاء لاتفاق (غزة - اريحا) (١٢)

ونحن لانشك أن اتفاق (غزة اريحا) ليس هو السلام المطلوب ، فهو مجرد خطوة نحو السلام الذي لا يتم الا بالغاء الكامل عن كامل الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس العربية وجنوب لبنان والجولان والضفة الغربية بكاملها ، لكن حسبنا أن يكون ذلك الاتفاق خطوة أولى على طريق السلام ، تؤكد الجدية والتصميم على تنفيذه بروح عملية خلاقية ، وتتناسب مع حجم التأييد والدعم الدوليين الذين قدما للاتفاق ، محققا خطوة أولى للامال الكبيرة التي نودى على الناس بانتظارها.

حسن النوايا في تنفيذ الاتفاق.

وعلى أي حال ، بعد أن تفاوضت اسرائيل والفلسطينيون سرا في النرويج وتوصلتا الى اتفاق سلام واطهرت المنظمة واسرائيل قدرة على العمل معا علانية ، لوضع الاتفاق المنشود والتاريخي موضع التنفيذ خرج الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات واسحق رابين من اول اجتماع بينهما في القاهرة في ٧ / ١٠ / ١٩٩٣ م باتفاق تشكيل أربع مجموعات متوازنة للتفاوض بشأن تفاصيل اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني ، وعلى اثر ذلك بادرت اسرائيل الى اطلاق سراح بعض المعتقلين الفلسطينيين ، لكن ذلك لم يحقق شيئا مما كان يرتجى . فاطلاق سراح بضع مئات من المعتقلين الفلسطينيين وكلهم من الاطفال والشيوخ والنساء لا يمكن اعتباره خطوة تتناسب مع نوعية الحدث والحجم المطلوب لتحقيق السلام ، وبخاصة ان هناك ما يزيد على احد عشر الفا من الفلسطينيين في المعتقلات الاسرائيلية ، ولا يمكن لهذه الخطوة أن تقنع احدا أو أن يكون قدرا من التفاوض حيال التصريحات التي صدرت عن الطرفين خلال وبعد توقيع الاتفاق ، كما ان اللقاءات والاجتماعات التي تمت بين رئيس اللجنة التنفيذية ورابين ، أو بينهما وبين غيرهما لا يمكن أن ينظر اليها على اساس أنها أوجدت التفاهم المطلوب حول كيفية الشروع في تطبيق الاتفاقية كما يلي:

١ - أن اجتماع القمة بين رئيس المنظمة واسحق رابين قد

كما ان اجماع لجهة النوجيه والتي سكلت على اساسها لجان عاملة ، قد احيل اليها قضايا شديدة ، التعقيد ، يعرف المراقبون السياسيون - وبصفة خاصة الغربيين - أن اللجان هذه لا تستطيع حل تلك القضايا بدون وجود ما تشرش به من توجيهات محددة ومقررة من الجهات العليا.

٢- ولكي نكون واضحين مع انفسنا يجب أن نقرر أن الدعوة لاعتماد حسن النوايا في تفسير التباطؤ - بعد مرور ثلاثة شهور على التوقيع في [اوسلو] والتأخير في بدء تنفيذ الاتفاق أو تبسيط المواقف في احسن الاحوال ، لكن ذلك لن يدوم طويلا في تقديم وصف وتشخيص لحالة الطرفين ، فانهما مصابان بارتباك شديد منذ توقيع الاتفاق وحتى الان ، لكن حسبنا التدقيق في مواقف وسلوك الطرفين على امتداد الفترة الماضية مما يؤكد ان الجانب الاسرائيلي يعمل وفق منهج واضح بدءه في [اوسلو] وواصل العمل على هدية في ايامنا هذه سواء كان على مائدة المفاوضات امام اللجان المختلفة أو داخل الاراضي المحتلة في تعامله مع الفلسطينيين يقوم على تأجيل الاستحقاقات ، وارجاء القضايا المزعجة له لاطول فترة زمنية ممكنة . والتركيز على المسائل السهلة والمساومة على الصغيرة منها والكبيرة ، املا في ذلك انتزاع اكبر قدر ممكن من التنازلات من الطرف الاخر ، ليس هذا وحسب ، بل انه يسعى الى تثبيت اسس عمل تساعد لاحقا في معالجة القضايا الكبرى والأهم.

لهذا كله ينبغي أن لا نعطي الاتفاق أكثر مما يستحق ، ذلك اننا ما زلنا في البدايات الباكرة لمرحلة السلام المحفوفة بالمخاطر ، ليس فقط بسبب الخلل في موازين القوى الاقليمية ، كما لم يكن السلام في حد ذاته حلم شيده الخيال لكن ايضا لانه اتفاق اتسم بغموض شديد ، حتى ليبدو وكأنه اعلان عن رحلة نحو المجهول.

ورغم هذا كله فإن السلام المفاجيء الذي ادهش به ياسر عرفات العالم بحاجة ماسة الى الاسراع على جبهة المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية بحيث تصبح العلاقات بينهما على افضل ما يكون وفي وقت متقدم.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الاسراع ومحاولة استمالة الجهات التي ترفض الاتفاق الى ساحة المفاوضات ، ويقرر المراقبون أن الوقت لم يكن في صالح عرفات ، فاذا تباطىء التطبيع الفلسطيني الاسرائيلي فإن ذلك سوف يؤدي الى ازدياد التوتر داخل الاراضي المحتلة وازدياد نشاط المعارضة

مير» ان ازدياد قوة «حماس» وباسي سراحي في قوة «بريين عرفات ومؤيديه ، مما قد ينجم عنه زعزعة الموقف ، وتأخر المفاوضات بشأن النواحي التفصيلية للاتفاق أن لم يؤدي الى توقف المفاوضات ، ليس هذا وحسب ، بل أن اسرائيل هي الاخرى تواجهها صعوبة فيما يتعلق باغتنام الوقت فاذا طال الزمن ، فسوف يكشف اسحق رابين أن حزبه فقط هو الذي يريد السلام على الجانب الاسرائيلي كما انه في المقابل فان عرفات والمنظمة فقط يريدان السلام على الجانب العربي ، والنتيجة الحتمية سيكون من الصعب على اسحق رابين أن يتغلب على المعارضة الاسرائيلية ، وسيصعب على عرفات أن يدير المفاوضات داخل ارض لا تؤيده.

وأخيرا ، ليس من شأننا هنا على الاقل مناقشة النموذج السذي شيده الجانب الفلسطيني والجانب الاسرائيلي فيما يتعلق باللجان المكلفة بمتابعة المفاوضات ، فقد اتفق الطرفان على نموذج خاص لها ، كما اتفق على المستوى الذي تمثله هذه اللجان ، كما حدد في الاتفاق اختصاص هذه اللجان ، كما انه ليس من شأننا ولا من اختصاصنا ابداء الرأي في مدى تمثيل هذه اللجان لمختلف انماط المجتمع الفلسطيني الذي تنزعه المنظمة ، ولكننا و مقصودنا هنا - نريد ان نتعامل مع اتفاق (غزة - اريحا) تعاملنا نقديا فيما يتصل بنصوص الاتفاقية وملحقاتها ، على اننا سنحاول الكشف عن القرارات الدولية التي صدرت بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ م ومدى الانسجام بين هذه الاتفاقية وقرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية ، وهو موضوع دراستنا للجزء الثاني والثالث من هذا المقال بمشيئة الله.

- (١) - الشرق الأوسط - العدد / ٥٤٥١ / الاحد ١٠ / ٣١ / ١٩٩٣ م
- (٢) - الشرق الأوسط - العدد / ٥٤٣٣ / الاربعاء ١٠ / ١٣ / ١٩٩٣ م
- (٣) - الشرق الأوسط - العدد / ٥٤٤٤ / الاحد ١٠ / ٢٤ / ١٩٩٣ م
- (٤) - الشرق الأوسط - العدد / ٥٤٣٧ / الاحد ١٠ / ١٧ / ١٩٩٣ م
- (٥) - الشرق الأوسط - العدد / ٥٤٢٨ / الجمعة ١٠ / ٨ / ١٩٩٣ م
- (٦) - مجلة اليمامة - العدد / ١٢٧٥ / الاربعاء ١٠ / ٦ / ١٩٩٣ م
- (٧) - الشرق الأوسط - العدد / ٥٤٢٥ / الثلاثاء ١٠ / ٥ / ١٩٩٣ م
- (٨) - الشرق الأوسط - العدد / ٥٤٢٥ / الثلاثاء ١٠ / ٥ / ١٩٩٣ م
- (٩) - الشرق الأوسط - العدد / ٥٤٣٧ / الاحد ١٠ / ١٧ / ١٩٩٣ م
- (١٠) - الرياض - العدد / ٩٢٤٠ / الاثنين ١٠ / ١١ / ١٩٩٣ م
- (١١) - الشرق الأوسط - العدد / ٥٤٥٠ / السبت ١٠ / ٣٠ / ١٩٩٣ م
- (١٢) - الشرق الأوسط - العدد / ٥٤٤٧ / الاربعاء ١٠ / ٢٧ / ١٩٩٣ م